مجلة: سوسيولوجيا- الجزائر | ردمد: issn: 2602-5647
تاريخ استلام المقال: ٢٠١٩/١١/٢٠ | تاريخ قبول النشر: ٢٠١٩/٠٥/٠٧

التبادل والشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر

د/ ساسي سفيان
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
saci_soufiane@yahoo.fr

الملخص:
تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الحيوية وذات قيمة إستراتيجية في المجتمعات باعتبارها مصدرا من مصادر إنتاج وتكوين المعرفة التي تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية والمجتمع ككل، وذلك من خلال دورها الهام في بناء الاقتصاد الوطني وتغيير مكانته ومستوياته، وهذا بما تمنحه من كفاءات قادرة على صنع الفارق بين المؤسسات، إضافة إلى قدرتها على تزويد سوق العمل بمختلف المعارف والمهارات التي تحتاجها المؤسسات للتأقلم مع التغيرات البيئية المستمرة، وفي نفس الوقت تلقى الجامعة تغذية عكسية عن مدى استخدام المؤسسات لمخرجاتها ونجاحهم في ذلك، ومن ثم تقوم بتصحيح انحرافاتها من خلال حرصها على جعل خططها التكوينية أقرب إلى تلبية متطلبات سوق العمل وحاجات التطور العملي والتكنولوجي، لأن المؤسسات الاقتصادية تلعب دورا هاما كمستقطب لهذه الإطارات بتوظيفها والاستثمار في قدراتها.
الكلمات المفتاحية: التكوين الجامعي، الجامعة، البحث العلمي، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract :
Comprehensive from the important organizations vital and self of value strategic in the societies in her consideration source from sources of production and forming defined which straightens on her the economic organizations and gathered as a whole, and your lowness through her role inspiration in builder the national economy and his change of standing and his levels, and this in what grants him from interinstitutional qualifications capable of making of the difference, in addition to afforded her on supplying market of the work in the different knowledges and the skills which needs her the organizations for the acclimatization with the environmental changes continuous, adequate breath of the time received comprehensive opposite nutrition about extension of use founded for directors her and their success at that, and hence then formational correction of deviations through her compliance on making of plans close to complying straightens in her her requirements market of the work and practical pilgrims of the development and technological, because the economic organizations plays important roles as polarized for this frames in her employment and the investment In her powers.
keyword: The academic forming, comprehensive, the scientific research, the economic organizations.

مقدمة

تحظى الجامعة بأهمية بالغة تنبع في الدور الذي تقوم به في عملية التنمية، ولكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتعد أهم مصدر للإصلاح والتجديد والإبداع، وإعداد خريجين على مستوى عالي من المعارف والمهارات، وتؤثر الجامعة وتتأثر بالمحيط الذي تنشط فيه، فهي مؤسسة اجتماعية تقوم بتكوين إطارات لمواجهة تغييرات المحيط، من خلال تزويد سوق العمل والمؤسسات الاقتصادية بمعارف ومهارات تتناسب مع متطلباتها من جهة، والمتطلبات البيئية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى، ومن ثم تنوعت وتعددت صيغ التعليم الجامعي، فلم يعد ينظر إليه على أنه نوع من التعليم يقدم في أماكن منعزلة ويركز على الدراسات الأكاديمية البحتة، بل أن أغلب ما يطرح الآن من أنماط للتعليم العالي تنطلق في فلسفتها من ضرورة التبادل والتشارك مع المجتمع، وذلك من خلال قنوات مشاركة فعالة مع المؤسسات الاقتصادية.

ولأن المؤسسات الاقتصادية تعد البنية الأساسية في أي اقتصاد باعتبارها مكان خلق الثروة وتراكمها، وهو ما يجعل منها عون اقتصادي له أهميته ومكانته، كما أن التحكم في كفاءتها الإنتاجية سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك وجب تسييرها بأحسن الطرق، واستخدام الأساليب الحديثة لتسييرها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية، ومن أجل أن تنمو وتتطور المؤسسة كان لابد لها من موارد بشرية متعلمة تملك معارف، مهارات وخبرات تتلاءم مع التغيرات المستمرة، وهو ما توفره الجامعة لها، لان هذه الأخيرة هي المكان الذي يتم فيه بناء المعارف والمهارات والخبرات.

وبالتالي فإن الدور الحقيقي للجامعة هو توفير خريجين بحسب طلب سوق العمل من حيث المؤهلات والمتطلبات، وهو ما سنحاول التأكد منه في هذه الدراسة، بتطبيق ذلك على الجامعة الجزائرية، ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الجوهري التالي: هل هناك تبادل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية لتفعيل شراكة حقيقية بينهما؟، ومن خلال هذا التساؤل وللإجابة عليه اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- توجد شراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية،
- إن التكوين الجامعي يتناسب ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية،
- يمتلك خريجي الجامعات المؤهلات اللازمة لشغل مناصب العمل الشاغرة بالمؤسسات الاقتصادية،

- هناك تعاون وتبادل للمعلومات والمهام بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.

أولا: الإطار المفاهيمي للجامعة

إن الجامعة هي ترجمة لكلمة university وأصلها لاتيني مأخوذ من الكلمة الأصلية universitas وتعني الرابطة المهتمة بعمل أو بحرفة معينة، وعرفت عند الرومان على أنها الجمعية أو الهيئة، ولم يشترط أن تكون لها صلة بالتعليم، ليتغير اللفظ فيما بعد ويصبح الإتحاد العلمي، أو النقابة التي تشمل عددا من رجال العلم، سواء كانوا طلبة أو أساتذة، لتدل على التجمع لهؤلاء من مختلف البلاد لمباشرة نشاط ثقافي (**سامية كواشي، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص٣٩**). لذلك تعرف الجامعة بأنها " إحدى المؤسسات الاجتماعية والعلمية، وهي بمثابة تنظيمات معقدة تتغير باستمرار مع طبيعة المجتمع المحلي والعلمي، أو ما يعرف بالبيئة الخارجية" (**عبد الله محمد عبد الرحمن، ١٩٩١، ص٢٥**). مما يعني بأن الجامعة هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تنشط فيه فهي تجمع مجموعة كبيرة من المدارس، أو فروع علمية لفروع متنوعة، وتظم عدد كبير من الطلبة الذين يختارون التخصص الذي يرغبون به. وتعتبر أهم مؤسسة اجتماعية كونها حاملة للعقول وهو ما أكده "كلارك كير" عند قوله أن الجامعة "هي الرواق الأكاديمي الذي يحمي ألوان المعرفة، العلم والحقيقة والمبادئ والتجربة والتأمل" (**سامي سلطي عريفج، ٢٠٠١، ص٣٩**).

ومع أن الغاية الأساسية للجامعة لم تتغير مع مرور الزمن، وبقيت كما كانت عليه في السابق، والتي تتمثل في نقل المعرفة وتطويرها بشكل يساعد في تهذيب الفكر والسلوك الإنساني، إلى أن ترجمة هذه الغاية إلى أهداف محددة ووظائف تفصيلية للجامعة قد حملت في طياتها الكثير من القضايا التي كانت تثير الجدل، وذلك لأن الترجمات كانت تعكس فلسفة المجتمع الذي توجد فيه الجامعة وحاجات ذلك المجتمع، وتطلعات الجامعة، ومنه فإن وظائف الجامعة تتمثل في:(**رباب أقطي،٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص٣٠**)

- التعليم والبحث ونشر المعرفة،
- تعميق القيم الإنسانية في المجتمع والإعداد المستمر،
- تنمية شخصية الطالب العلمية، وإنماء حبه للعمل والابتكار والإبداع،
- تحقيق أعلى مستوى من التفاعل بين التعليم العالي والمجتمع،

- العمل على توطين التكنولوجيا بهدف الاستغناء عن استيرادها، وتكوين المواطنة الصالحة وتكوين الوحدة الوطنية.

وبالتالي فإنه يمكن توضيح الوظائف الرئيسية للجامعة في النقاط التالية:(رباب أقطي، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ص٣٠-٣١)

-التعليم والتدريس: هو ما تستطيع الجامعة أن تزود به طلابها، على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم ومراحلهم الدراسية، بالمعارف والمهارات التي يحتاجونها لإعداد أنفسهم إعداد صالحا، يؤهلهم لمستقبل المهن والوظائف والمستويات التي تنتظرهم في مجتمعهم، وتسمى هذه الوظائف أحيانا الوظائف المهنية، لأن الطالب الجامعي من خلال هذه الوظائف قد تم إعدادها مهنيا بمقتضى الإلمام بمناهج جامعية أو عالية عاما بعد عام، حتى يصل إلى المستوى الذي يؤهله لمزاولة مهنة معينة في المجتمع، وبالتالي فإنه على الجامعة أن تعمل دائما على تجديد طرقها التدريسية وبرامجها التعليمية، لتبقى وثيقة الصلة بالمجتمع الذي تنتمي إليه، وذلك لتلبية حاجاته من الإطارات، وهذه الوظيفة تمكن الجامعة من مجارات عصر التكنولوجيا بكل تطبيقاته.

- البحث العلمي: أصبحت الجامعات اليوم تقيم مدى تقدم البحث العلمي فيها، فالجامعة لا تصبح فاعلة إلاّ بعد تنشيط البحث العلمي، وبالتالي لا يمكن لهيئة التدريس في الجامعة أن تعفي نفسها من متاعب الإسهام في البحث العلمي لأن ذلك معناه أنها أعفت نفسها من الوجود كهيئة جامعية حقيقية، فالبحث العلمي يعتبر أساس كل تطور اقتصادي واجتماعي، ويتوقف البحث العلمي على الكثير من العوامل والإمكانات المادية والبشرية، وأهم هذه العوامل هم الباحثون العلميين على اختلاف تخصصاتهم وفئاتهم ومستويات إعدادهم وتدريبهم، فالباحث العلمي هو المخطط والمنفذ الموجه والمقوم لجهود عمليات البحث العلمي ومعطياته لخدمة المجتمع، وبالتالي فإن التعليم الجامعي إلى جانب اهتمامه بالبحوث العلمية الأكاديمية، يهتم أيضا بالبحوث الميدانية التطبيقية، وهو ما يعطي للتعليم دور هام في التعرف على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

-خدمة المجتمع: إن هذه الوظيفة أساسها أن الجامعة هي من مؤسسات المجتمع التي تنبع من حاجاته، وتعبر عن آماله وتتفاعل مع ما يجري ويوجد فيه، وتقود حركة تقدمه، نموه وتغيره، وتساهم في حل مشكلاته وتزوده بما تحتاجه تنميته في

مختلف المجالات من قوى بشرية مدربة تدريبا عاليا، وتساعد في ترقية ثقافته وتراثه، وتنقيتها من الشوائب، التي تكون قد لحقت بها ونقلها إلى الأجيال اللاحقة وتجديدها وتطويرها باستمرار، وهو ما يؤكد أن الجامعة تستمد شرعيتها من المجتمع.

ثانيا: المؤسسات الاقتصادية – مفاهيم أساسية –

تختلف المفاهيم التي قدمت للمؤسسات الاقتصادية باختلاف وجهات النظر، نظرا للتطور السريع للمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، والعلمية، والتطور السريع الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية، حيث يمكن تعريفها بأنها " عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية، مادية ومالية لاستخراجه، تحويل، نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرين بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة" (**درحمون هلال، ٢٠٠٥، ص١٣**)، ويمكن تعريفها بأنها "منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته" (**محمد أكرم العدلوني، ٢٠٠٢، ص١٤**)، كما تعرف بأنها "وحدة إنتاجية ومركز توجيه لعوائد الإنتاج، إلاّ أنها تعتبر وحدة اجتماعية تتخذ القرارات من أجل الدخول إلى أكبر عدد من الأسواق وكذلك تحقيق مجموعة من الأهداف"(**M. Darbelet, 1996, p04**) ، كما تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها "وحدة تقنية لأنها تجمع بين عوامل الإنتاج المختلفة لإنتاج السلع والخدمات، وهي منظمة اجتماعية لأنها عبارة عن مجموعة من الأفراد يتميزون بخصائص اجتماعية مختلفة، وهي خلية سياسية لأنها عبارة عن مجال سياسي ونظام مفتوح، لها علاقاتها مع البيئة التي تعمل فيها، وبذلك فهي تعبر عن مختلف الصراعات والتناقضات التي تخضع لها المؤسسة ضمن محيطها الداخلي" (**زواوي فضيلة، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص٠٣**).

إذن من خلال المفاهيم التي تم عرضها سابقا يمكن أن نورد الخصائص التالية التي تتميز بها المؤسسات الاقتصادية: (**عمر صخري، ١٩٩٣، ص ص٢٥-٢٦**)

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها،
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها،

- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة،

- التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف سواء كانت نوعية أو كمية على غرار رقم الأعمال والحصص السوقية،

- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات، أو عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف،

- لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها،

- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأشخاص،

- يجب أن يشمل إصلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة، إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها.

إذن من خلال هذه الخصائص نجد أن المؤسسة الاقتصادية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:(**عمر صخري، ١٩٩٣، ص٣١**)

- الاستقلال الاقتصادي،

- إنتاج سلع بثمن معتدل،

- تلبية حاجات المستهلكين المحليين،

- رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع،

- تحقيق عائد مناسب على رأسمال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح،

- تخفيض البطالة،

- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني،

- تقليل الصادرات من المواد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض من المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية،

- الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية.

وللمؤسسات الاقتصادية أنواع مختلفة وذلك تبعا لمجموعة من المعايير (المعيار القانوني، معيار الحجم، والمعيار الاقتصادي):

١-**المعيار القانوني**: حسب هذا المعياري يمكن تصنيف المؤسسات إلى:

١/١- **المؤسسات الخاصة**: وتنقسم إلى:

- **مؤسسات فردية**: وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلته، تضم التجار الصغار، أصحاب المهن الحرة، ومن مميزات هذا النوع السهولة في التنظيم والإنشاء وسهولة الحصول على قروض، وزيادة القدرة المالية للمؤسسة، أما مساوئها فتتمثل في تعرض حياة المؤسسة للخطر بسبب انسحاب أو وفاة احد الشركاء، كما أن مسؤولية الشركاء غير محدودة (**ناصر دادي عدون، ١٩٩٨، ص٦٣**).

- **الشركات**: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو من عمل، على أن يتم تقاسم ما ينشأ من هذه المؤسسة من أرباح أو خسائر، وتنقسم بدورها غلى قسمين: شركات الأشخاص مثل (شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة... وشركات الأموال مثل: شركات التوصية بالأسهم، شركات المساهمة (**عمر صخري، ١٩٩٣، ص ص٢٧-٢٨**).

١/٢-**المؤسسات العمومية**: هي المؤسسات التي يكون رأس مالها تابع للدولة بكامله، ولا يحق للمسئولين بيعها أو التصرف فيها إلا بموافقة الدولة، حيث أن رأس مالها 100 % ملك للدولة أو الجماعات المحلية وتقسم هذه المؤسسات إلى:

- **مؤسسات عمومية تابعة للوزارة**: تسمى بالمؤسسات الوطنية تكون أحجامها عموما كبيرة، تسير مركزيا من طرف الوزارة التي أنشأتها اعتمادا على مسئول تعينه للقيام بذلك، على أن يقدم تقارير دورية للجهة الوصية عن نشاطها.

- **مؤسسات عمومية تابعة للجماعات المحلية**: تنشا من طرف البلدية أو الولاية أو تكون مشركة فيما بينهما، تخضع في إدارتها للجهة التي أنشأتها وغالبا ما تكون متوسطة وصغيرة الحجم.

٣/١- **مؤسسات مختلطة**: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة إلى القطاع العام والخاص، أي مؤسسات عمومية تشترك مع مساهمين خواص، في إطار الاقتصاد المختلط، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع لضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة (**زواوي فضيلة، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص٠٣**).

٢/ **معيار الحجم**: تنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى: (**صمويل عبود، ١٩٨٢، ص٥٦**)

- مؤسسات صغيرة: وهي المؤسسات التي يعمل فيها أقل من ٥٠ عاملا،
- مؤسسات كبيرة: وهي المؤسسات التي يعمل فيها أكثر من ٥٠ عاملا،
- مؤسسات ضخمة: وهي المؤسسات التي يعمل بها أكثر من ٥٠٠ عامل،
- مؤسسات عملاقة: وهي المؤسسات التي يعمل بها أكثر من ١٠ ألاف عامل.

٣/ المعيار النشاط الاقتصادي: نميز من خلال هذا التصنيف بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية هي: (**ناصر دادي عدون، ١٩٩٨، ص٢٥**)

- **القطاع الأول**: ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة، الصناعة الغابية المناجم، استخراج البترول وأنشطة الصيد البحري،
- **القطاع الثاني**: ويشمل المؤسسات التي تنشط في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيطي،
- **القطاع الثالث**: ويشمل كل المؤسسات التي يعتمد نشاطها أساسا على تقديم الخدمات مثل النقل، البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة والاتصال.

ثالثا: التبادل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية

إن موضوع التبادل بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية تم مناقشته منذ زمن بعيد للربط بين التعليم العالي واحتياجات التنمية المختلفة، لأن هذا النوع من التعليم لديه الأثر الفعال على الجوانب المختلفة لعملية التنمية.

فالتبادل بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية يعود بالفائدة على الطرفين وليس لطرف واحد فقط، لأن التعاون بين الطرفين يأتي بطريقة ندية متوازنة، فبقدر ما تساهم مراكز البحث بالجامعة في تقديم أبحاث متقدمة للمؤسسة الاقتصادية، بقدر ما تساهم هذه الأخيرة في تخصيص نسبة من الفوائد لفائدة مراكز البحث من أجل تشجيعها على مواصلة الأبحاث وعدم الاتكال فقط على ما تجود به الدولة من إعانات.

ويمكن القول بأن هذا التقارب والتبادل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية وفر للعديد من الجامعات الغربية ما يطلق عليه برتراند راسل " الحافز للمغامرة أو المخاطرة، وهذا الحافز كما يرى راسل لم يكن متوافرا في المجتمعات الاشتراكية، ولذا ربما تكون جامعاتها ومؤسساتها العلمية قد أنجزت علمياً، ولكنها توجهت بهذا الإنجاز وجهة غير اجتماعية، مما انعكس بالسلب على دور التنموي للجامعات في الدول الاشتراكية (**يوسف سيد محمود، ٢١-٢٢ أكتوبر٢٠٠٢، ص٥**).

لذلك فانه من فوائد هذا التبادل إنشاء فرق للبحث مختلطة بين مؤسسات التعليم والبحث ومختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، العمومية منها والخاصة، بغرض ترقية عملية استحداث المؤسسات المبتكرة المنبثقة عن الجامعات ومراكز البحث **(كريم كالي، ٠٢ أكتوبر ٢٠١٣)**.

ومن خلال مسيرة التعليم الجامعي يمكن أن نرصد تبدلاً في العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة، حيث كان هذا النوع من التعليم في بدايته منغلقا ويهدف إلى التعليم فقط، لكن مع التطورات العالمية التي حدثت أصبح يسعى لتضمين المشاركة في التنمية ضمن أهدافه ورسالته، هذا التطور كان لمواكبة التغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية. كما كان لبروز بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في أوربا وأمريكا خلال القرن التاسع الفضل في نشأة العديد من الجامعات، التي كانت في أهدافها وتنظيمها تسعى للاستجابة لما فرضته هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من حاجات تنموية وطنية وإقليمية. ولذا نجد غالبية جامعات الولايات " University state " في أمريكا، وكذلك الجامعات المدينية "Civic Universities"والتي ازدهرت في المدن الصناعية وما يعرف في ألمانيا بمؤسسات " Technische Hachschale" كانت في الواقع تقنية وانطوت على أهداف تطبيقية، وربطت هذه المؤسسات ما بين التعليم والعمل، كما جعلت أماكن العمل أماكن للتعليم، وهذا ما فعلته إسرائيل فيما أطلق عليه "Technological incubators " حيث حققت نفس

الأهداف تحت مسميات مختلفة مثل مدن التكنولوجيا "Techno – Cities " "Techno polis" ووديان التكنولوجيا "Technological Park"، لأن العلاقة بين المؤسسات الجامعية والبحثية وبين المؤسسات الاقتصادية الأخرى كانت علاقة ذات اتجاهين، علاقة تخدم الطرفين معاً، وتؤكد تجارب هذه الدول على أهمية كل اتجاه من اتجاهات هذه العلاقة الارتباطية، بل أن اتجاه العلاقة الذي كان أكثر تميزاً هو من المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى المؤسسات الأكاديمية، فهذا الاتجاه والذي يعبر عن عنصر الطلب على منتج البحث العلمي أو المنتج المعرفي هو الذي شجع المؤسسات الأكاديمية على إعادة النظر في أهدافها وبرامجها وخططها(**يوسف سيد محمود، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ص ٩-١٢**).

رابعا: واقع التبادل والشراكة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

في ضوء ما طرح من قبل يتضح أن توجه التعليم الجامعي بمختلف أنماطه أضحى أكبر من أن ننظر إليه اليوم على أنه دور يتساوى أو يتكافأ مع الدورين الآخرين للتعليم الجامعي وهما البحث والتدريس، بل تحولت المساهمة في التنمية من المتطلبات الأساسية للتعليم الجامعي. وهذا لن يكون إلاّ بواسطة الشراكة والتبادل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية. لذلك شدد الوزير الأول على أهمية تكثيف الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية لجلب الخبرة (**نوال س، ٠٨ - ٠١ - ٢٠١٤**).

كما كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن مرسوم تنفيذي ويتعلق بترقية الابتكار والتطوير التكنولوجي، فضلا عن تدابير جديدة يتم اتخاذها لاحقا لتشجيع إيداع براءات الاختراع من خلال إقرار منحة لكل براءة اختراع. كما تحدث الوزير على هامش اختتام التظاهرة المزدوجة: الصالون الوطني للابتكار والإنتاج العلمي بجامعة باب الزوار، في ٠١ أكتوبر ٢٠١٣، عن مضمون اتفاق الشراكة الإستراتيجية مع مؤسسة "أي بي أم"، لمرافقة تصميم وإنتاج رقائق إلكترونية على مستوى المركز الجزائري لتطوير البحث. ويشكل المعرض الإلكتروني وصالون الابتكار عيّنة من الاستثمارات التي سخّرتها الدولة لفائدة البحث، وذكر على سبيل المثال مشروعي النظام الوطني للتوثيق عبر الانترنت والمكتبة الإلكترونية لوضعهما تحت تصرف الطلبة والباحثين. وخلال الطبعة الأولى لصالون الابتكار، تم تسليم الجوائز لأفضل العارضين والفائزين في مسابقة "مراطون المؤسسات الناشئة الالكترونية" (**كريم كالي، ٠٢ أكتوبر ٢٠١٣**)

إن المتتبع إلى تطور التعليم الجامعي بالجزائر يرى بأنه يسير إلى الأحسن خاصة في السنوات الأخيرة، وما تشهده جامعاتنا من شراكة وتبادل بين مؤسسات وطنية ودولية، وكذا تنظيم عدة ملتقيات لتكثيف الجهود أكثر. ويمكن الاستناد على بعض الجامعات الجزائرية في ذلك، لمعرفة واقع هذه الشراكة والتبادل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.

إن التطور المسجل على مستوى جامعة عبد الرحمان ميرة بولاية بجاية، مكنها من الارتقاء بمكانتها في النسيج الجامعي الوطني، والتي تميزت ببناء شراكات مثمرة مع عدد متزايد من المؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص عبر إبرام ما لا يقل عن ٤٨ اتفاقية. وأن العلاقة بين جامعة بجاية والمؤسسات الاقتصادية ساعد أيضا في تطوير أنشطة البحث التطويري وتسجيل عدد من المشاريع البحثية الهامة التي ستعرف مستقبلا تطورا نوعيا بعد استكمال مشاريع إنجاز هياكل البحث المزعم توطينها على مستوى الجامعة، وبخصوص هذه المشاريع، تم إنجاز جناح لاحتضان ٣٠ مخبر بحث علمي وإقامة مركز للابتكار والتحويل التكنولوجي ومركز وطني في تكنولوجيات الزراعة الغذائية، إلى جانب أرضية تقنية للتحاليل الفيزيائية الكيميائية **(صارة ضويفي، حراوبية، ٠٢ ديسمبر ٢٠١١)**.

كما أكد رئيس جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بباب الزوار، أن الجامعة وقعت اتفاقيات مع مؤسسات عمومية اقتصادية ستتمكن من خلالها إلى توطيد علاقة الجامعة الجزائرية بالميدان الوظيفي الذي يستوعب تخصصهم، وشملت هذه الاتفاقيات كل من سونلغاز، سوناطراك وغيرها من المؤسسات الخاصة بتوظيف خريجي الجامعة وخلق مناصب شغل دائمة لهم، مشيرا أن مؤسسة سونلغاز وظفت خلال سنة٢٠١٣ ٢٠ طالبا من خريجي الجامعة، بينما وظفت اتصالات الجزائر ١٥ طالبا، ما سيساهم حسبه في الحيلولة دون وقوع الطلبة المتخرجين في مشكل البطالة أو الهجرة إلى الخارج بحثا عن التوظيف المتخصص (غموم، ١٠-٠٩-٢٠١٣).

وأبرمت جامعة قسنطينة ١ ومنذ بداية الموسم الجامعي، قرابة ١٩٠ اتفاقية مع مختلف المؤسسات الاقتصادية من أجل تكوين الطلبة، في وقت كشفت الوكالة الولائية للتشغيل عن قرب العمل بصيغة تكوين- تشغيل التي تضمن تكفل الدولة بـ ٦٠ بالمائة من كلفة التربص في المؤسسات المستقبلة لخريجي الجامعة. وذكرت المسئولة عن العلاقات بين جامعة قسنطينة ١ والمؤسسات الاقتصادية، على هامش الصالون الرابع للتشغيل المنظم في ١١ جوان ٢٠١٣، بأن الجامعة قد أبرمت طيلة

الموسم الماضي ١٨٣ اتفاقية بحث وتربص مع عدة مؤسسات وطنية في قسنطينة والولايات الأخرى مثل جيجل، ميلة، سكيكدة وورقلة، وذلك بهدف إخضاع الطلبة للتربصات خصوصا في علوم الأرض والميكانيك، فضلا عن توقيع ٦ اتفاقيات إطار مع كبرى المؤسسات الاقتصادية على غرار سوناطراك وشركات الميكانيك مثل مؤسسة الجرارات الفلاحية و"جيرمان" ومتعاملي الهاتف النقال، وهي اتفاقيات تم بموجبها استقبال الطلبة المتفوقين من أجل إعداد الجانب التطبيقي من مذكرات التخرج في مواضيع تهم هذه المؤسسات، مع احتمال توظيفهم في حال إثبات جدارتهم، كما تأكد قرب عقد اتفاقية جديدة مع شركة نفطال ببونوارة، لفائدة طلبة الإلكترونيك، الميكانيك والنظافة والأمن. من جهة أخرى كشف مدير الوكالة الولائية للتشغيل، عن قرب إبرام اتفاقية مع شركة ايطالية أوكلت لها مهمة المتابعة في مشروع الطريق السيار شرق غرب، وذلك من أجل التكفل بتدريب طلبة الهندسة المعمارية والهندسة المدنية خلال إعداد مذكرات التخرج، مع إمكانية توظيف الأكثر جدارة بحسب تقدير الشركة، على أن تتم العملية عن طريق وكالة "أنام"، التي تحدث مديرها أيضا عن قرب الانطلاق في العمل بعقود تكوين- تشغيل، وهي صيغة جديدة تضمن تكفل الدولة بتمويل ٦٠ بالمائة من كلفة عملية التكوين لصالح الجامعيين وخريجي التكوين المهني من قبل المؤسسات المستقبلة، وذلك على أن لا تتعدى فترة التربص ٦ أشهر تسديد قيمة القروض **(ياسمين بوالجدري، ١٢ جوان ٢٠١٣)**.

كما تم يوم ٠٤ ماي ٢٠١٤ بالجزائر العاصمة التوقيع على أربع اتفاقيات شراكة بين جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ومؤسسات اقتصادية وطنية، وتم التوقيع على هذه الاتفاقيات مع سوناطراك وصيدال واتصالات الجزائر والشركة الجزائرية للمياه والتطهير (سيال) بحضور وزير التعليم العالي والبحث. هذه الشراكات التي تهدف إلى "تعزيز العلاقة بين الجامعة والمؤسسة وتثمين الباحثين الجزائريين وإشراكهم في التنمية الاقتصادية للبلد"، ووضع الثقة الكاملة في الكفاءات الجزائرية و"التعويل" على قدراتهم. وبعد أن أبرز مستوى النضج الذي وصل إليه البحث العلمي في الجزائر" أوضح الوزير أنه" بات بإمكاننا اليوم التعويل على القدرات العلمية الوطنية للمساهمة في الجهد الوطني للتنمية وتقديم الحلول للعديد من القضايا التي يطرحها سير الاقتصاد في بلدنا"، وأوضح بأن منتدى المؤسسة والجامعة فرصة سانحة لتعزيز إدماج الجامعة في محيطها

الاقتصادي والاجتماعي وتوطيد علاقتها بالمؤسسة من أجل التوصل إلى "تعاون أفضل في إطار اتفاقيات تعاون وشراكة التي تعود بالفائدة على الطرفين" (وكالة الأنباء الجزائرية ، ٠٤ ماي ٢٠١٤).

–خاتمة

من خلال ما سبق اتضح لنا أن العلاقة التي تربط الجامعة بالمؤسسات الاقتصادية لبد أن تكون علاقة تكامل لا تنافر، إذ لبد من قدرة التكوين الجامعي من إعداد موارد بشرية مؤهلة ومدربة قادرة على التسيير والعمل الفعال والكفء في المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي فإن وظائف الجامعة لا تتوقف عند التكوين الجامعي والبحث العلمي، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة في خدمة المجتمع وتنميته، من خلال تحقيق الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وإمدادها بالمهارات والكفاءات التي تحتاجها.

ومن خلال دراستنا لواقع التبادل والشراكة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- في السنوات الماضية كان هناك تنافر شبه تام بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا تعاون ولا تبادل، لكن في الوقت الراهن نلاحظ بعض المحاولات التي تبنتها الجامعات لإقامة نوع من الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، لكن نشاطهما يبقى بعيد عن المأمول منهما وتتجسد أبعاد الشراكة فقط في قبول الطلبة لإجراء بحوث التخرج في تلك المؤسسة، أو المشاركة في بعض الفعاليات مثل الملتقيات، لكن التفعيل الحقيقي بين الباحث والمؤسسة الاقتصادية لا يظهر مثلا محاولة مساعدة المؤسسة في حل مشاكلها، تزويدها باليد العاملة المؤهلة، تقديم استشارات ودراسات جدوى، التكفل بمصاريف الطلبة المبدعين للتعاقد معهم وضمهم إليها عند تخرجهم...الخ، وهو ما يقودنا إلى رفض الفرضية الأولى " توجد شراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية"،

- إن التكوين الجامعي لا يتناسب مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية ذلك أن التكوين الجامعي يعتمد على أسلوب تدريس بعيد عن الجانب العملي والتطبيقي، وهو ما يقودنا إلى رفض الفرضية الثانية " إن التكوين الجامعي يتناسب ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية "،

- نقص التواصل والاحتكاك بين الفاعلين أدى إلى كبح مختلف المشاريع المقدمة من طرف الطلبة، لأنه يوجد إبداع من قبل الطلبة ومشاريع تستحق الاهتمام بها لكن لا يوجد من يحتويها ويشجعها ويقوم باستغلالها، وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الثالثة "يمتلك خريجي الجامعات المؤهلات اللازمة لشغل مناصب العمل الشاغرة بالمؤسسات الاقتصادية"،

- غياب تبادل للمعلومات والمهام بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، فلا الجامعة تهتم لمعرفة مستوى أداء خريجيها، ولا حتى المؤسسات للاتصال بالجامعة لإيضاح نقائص تكوينها، وهو ما يقودنا إلى رفض الفرضية الرابعة " هناك تعاون وتبادل للمعلومات والمهام بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية"،

- إن أسباب نقص التعاون والشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية يرجع لغياب التواصل بين الطرفين،

- غياب ثقافة التبادل والثقة بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية التي لا تزال منغلقة على نفسها، لكنها بدأت مع الوقت تعي أهمية الجامعة ومراكز البحث من أجل ترقية المؤسسة.

و في ضوء هذه النتائج توصلنا إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:

✓ ضرورة تفعيل التبادل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وأن يكون هذا التفاعل ذو فعالية أكبر وأقرب للممارسة منها على الورق، مثل إجراء عقود التعاون والتبادل بين الطرفين وذلك من خلال استعانة المؤسسة بالجامعة لاستقطاب الإطارات واستشارتها في أمور عملها، وطلب القيام ببعض البحوث والدراسات لاكتشاف وحل بعض المشاكل لديها، ومن جهة أخرى قيام الجامعة بإرسال الطلبة للتربص بتلك المؤسسات، وإشراك ممثلين عن المؤسسات في البرامج التكوينية والأيام الدراسية والملتقيات لإجراء عقود شراكة لتفعيل التعاون والتبادل بين الطرفين، وتنفيذ ما تم التوصل إليه من نتائج للدراسات المشتركة،

✓ محاولة تدريس التخصصات المطلوبة من قبل المؤسسات الاقتصادية وسوق العمل، وعلى حتمية مشاركة أهل الاختصاص من أصحاب المؤسسات في التكوين الجامعي،

✓ التأكيد على أهمية التناغم بين الإعداد الجامعي والبحثي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية والعمل على إصلاح الخلل الحالي في مواءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل والذي أنتج خريجين عاطلين في حين تشكو المؤسسات من نقص في الخبرات والكفاءات،

✓ ضرورة تسهيل كافة العراقيل التي تربط الجامعة بالميدان الاقتصادي نتيجة غياب ثقافة التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين،

✓ تكثيف الجهود أكثر من قبل الجامعات والمؤسسات الاقتصادية من أجل المساهمة في بعث ميدان البحث وترقية النشاط الاقتصادي، خاصة وأن الدولة وفرت كافة الإمكانيات لتطوير مجال البحث العلمي في الجزائر،

✓ جمع المؤسسات الاقتصادية مع ممثلي الجامعات والباحثين في ملتقيات وطنية من أجل عرض تجاربهم العلمية ومشاريع أبحاثهم في مجال التعاون.

***قائمة المراجع:**

١- درحمون هلال، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير والمساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية،** أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥.

٢- رباب أقطي، **التعليم الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية،** رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الجزائر،٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٣- زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر–دراسة حالة مؤسسة سونلغاز–** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٤- سامي سلطي عريفج، **الجامعة والبحث العلمي**، دار الفكر، عمان، ٢٠٠١.

٥- سامية كواشي، **العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية،** رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الجزائر، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٦- صارة ضويفي، حراوبية، **جامعة بجاية أبرمت أزيد من ٤٨ اتفاقية مع المؤسسات الاقتصادية**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٠٢ ماي ٢٠١٨ ، على الموقع:

٧- http://djazairnews.info/

٨- صمويل عبود، **إقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢.

٩-عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩١.

١٠- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ط ٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣.

١١- غموم، **التوقيع على اتفاقيات توأمة بين جامعة باب الزوار ومؤسسات اقتصادية**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٠ماي ٢٠١٨، على الموقع:

١٢- http://essalamonline.com/ara/permalink/27270.html

١٣- كريم كالي، **استحداث مؤسسات اقتصادية منبثقة عن الجامعات ومراكز البحث**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٠٢ ماي ٢٠١٨، على الموقع:

http://www.elkhabar.com/ar/atan/358136

١٤- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر،1998 .

١٥- نوال س، **سلال يدعو إلى تكثيف الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٠٨ ماي ٢٠١٨، على الموقع:

١٦- http://www.djazairess.com/elmassar/36826

١٧- ياسمين بوالجدري،**190 اتفاقية تربص بين جامعة قسنطينة ١ والمؤسسات الاقتصادية**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٢ ماي ٢٠١٨، على الموقع:

١٨- http://www.annasronline.com/index.php

١٩- يوسف سيد محمود عيد، **أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية**، المؤتمر العلمي الرابع" التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي " كلية التربية بالفيوم ، مصر، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢.

٢٠- وكالة الأنباء الجزائرية، **التوقيع على أربع اتفاقيات بين جامعة هواري بومدين ومؤسسات وطنية**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٠٤ ماي ٢٠١٨، على الموقع:

٢١- http://www.aps.dz/ar/economie

٢٢- M. Darbelet , **économie d' entreprise**, édition foucher, paris, 1996 .